

## جدول أعمال السيدة مدير عام الصندوق بشأن السياسات العالمية

أكتوبر 2013

### ملخص واف

بُذلت جهود كثيرة على مدار الخمس سنوات الأخيرة لتجنب الأسوأ والحيلولة دون حدوث كساد كبير. ورغم أن مستويات التعافي كانت مخيبة للآمال حتى وقت قريب، فإن هناك بعض البوادر المشجعة على تحسن النشاط في الاقتصادات المتقدمة. ولكسر دورة النمو المنخفض والتوتر المتكرر في السوق ينبغي توخي الحرص في التعامل مع التحولات المتعددة الجارية بالفعل في الوقت الراهن. وتتضمن هذه التحولات عودة الأوضاع المالية العالمية إلى طبيعتها؛ وتحول مسار ديناميكيات النمو العالمية، وإعادة توازن الطلب العالمي؛ واستكمال إصلاحات النظام المالي الدولي. ويتعين تنفيذ قدر أكبر بكثير من الإصلاحات الطموحة وزيادة اتساق السياسات حتى يتسنى مواجهة هذه التحديات وتجنب خمس سنوات أخرى من النمو المخيب للآمال.

وتختلف أولويات السياسة للفترة المقبلة باختلاف البلدان:

- *الاقتصادات المتقدمة*: ينبغي أن تحتفظ سياسات الاقتصاد الكلي بطابعها الداعم، مع تنفيذ التصحيح المالي تدريجياً مرتكزا على خطط موثوقة متوسطة الأجل. ويتعين على *الولايات المتحدة* رفع الحد الأقصى للدين والاتفاق على خارطة طريق متوسطة الأجل لتنفيذ التصحيح المالي، وتوخي الحرص في التعامل مع عودة الأوضاع المالية إلى طبيعتها، وزيادة الرقابة الملائمة على بنوك الظل. ويتعين على *منطقة اليورو* اتخاذ مزيد من التدابير للحد من التجزؤ المالي ومعالجة قضايا البنيان المتعلقة بالاتحاد، وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية اللازمة لإنعاش النمو. ويتوقف نجاح الإصلاحات في *اليابان* على جهود التصحيح المالي الطموحة في الأجل المتوسط والتدابير اللازمة لتنشيط النمو.
  - *اقتصادات السوق الصاعدة*: ينبغي أن تركز السياسات المستخدمة في مواجهة الاضطرابات المالية الأخيرة على أطر سياسة نقدية سليمة وموثوقة. وينبغي السماح لأسعار الصرف بالتحرك لمواجهة التغيرات في أساسيات الاقتصاد، مع استخدام الاحتياطات الوقائية لتجنب التصحيح المفرط وغير المنظم. وينبغي أن يستمر النقش المالي التدريجي في البلدان التي ترتفع فيها مستويات العجز والدين. وسوف تكون إزالة العقبات الهيكلية. بما في ذلك قصور البنية التحتية والحوجز التي تعيق الدخول إلى الأسواق. مطلبا حيويا لدعم زيادة النمو في المرحلة المقبلة.
  - *البلدان المنخفضة الدخل*: ظل النمو قويا في معظم البلدان، ولكن مخاطر التطورات السلبية العالمية تشير إلى ضرورة تنفيذ سياسات اقتصادية كلية استباقية. وينبغي إيلاء الأولوية لتعزيز الاحتياطات الأجنبية والحفاظ على الحيز المالي على المستوى المحلي. ويتعين العمل في مجالات عديدة لتعزيز النمو الشامل.
  - *العالم*: تستوجب معالجة الاختلالات الخارجية المتبقية إحرار مزيد من التقدم نحو سد الفجوات في سياسات الاقتصادات الكبرى. ويتعين استكمال الإصلاحات التنظيمية المتعلقة لضمان تحول النظام المالي العالمي إلى وضع أكثر أمانا.
- وسوف يعمل الصندوق على مساعدة بلدانه الأعضاء على المضي قدما. فنحن نتيح منبرا فريدا لتحليل السياسات والتعاون على أساس متعدد الأطراف، بما في ذلك بشأن تداعيات السياسات، والاختلالات العالمية، ومزيج السياسات، كما نقدم المشورة الموجهة بشأن السياسة الاقتصادية وبناء القدرات. وعلاوة على ذلك، يمتلك الصندوق قدرة كبيرة على توفير الدعم المالي من خلال تسهيلات متنوعة. غير أن إحرار تقدم سريع في إصلاحات نظام الحوكمة والحصص هو عامل أساسي للحفاظ على قوتنا المالية ومصادقيتنا.